

المركزي الألماني» يُرجح تسجيل ركود اقتصادي خلال الفصل الأول من العام



يرجّح أن يسجّل الناتج الألماني انكماشاً ضئيلاً في الفصل الأول من العام، متسبباً بركود في أكبر قوة اقتصادية في أوروبا، فيما تواجه أزمات عدة، وفق تحذير صدر عن مصرفها المركزي، الاثنين

ويواجه الاقتصاد الألماني صعوبات منذ أدت الحرب في أوكرانيا عام 2022 إلى ارتفاع معدلات التضخم، فيما يفاقم التباطؤ الصناعي والضعف الذي يعانيه أبرز شركائها الأزمة

وبعدما سجّل انكماشاً نسبته 0.3% في الربع الأخير من عام 2023، يرجّح أن يتراجع الناتج مجدداً بشكل طفيف بين يناير ومارس، وفق التقرير الشهري للبنك الاتحادي الألماني

«وأضاف:» سيضع هذا التراجع الثاني على التوالي في الناتج الاقتصادي الألماني في مرحلة ركود تقني

وعدّد البنك المركزي سلسلة مشاكل تواجه ألمانيا انطلاقاً من تباطؤ الطلب الخارجي، وصولاً إلى تراجع إنفاق المستهلكين، والاستثمار المحلي.

ولفت إلى أن الاقتصاد قد يكون تأثر بموجة إضرابات مؤخراً، خصوصاً تلك في قطاعي سكك الحديد والطيران.

لكنه أضاف «ما زالت لا توجد أدلة على ركود متمثل في تراجع دائم وواسع النطاق ولافت في النشاط الاقتصادي، «ركود من هذا النوع غير مطروح حالياً».

وتابع أن سوق العمالة القوي وارتفاع الأجور وتباطؤ التضخم هي عوامل ستوفر جميعها الدعم.

وبعد رفع معدلات الفائدة مرات عدة، تباطأ التضخم في ألمانيا إلى 2.9% في يناير/ كانون الثاني، وهو مستوى لا يعد %بعيداً عن هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2

وسجل الاقتصاد الألماني انكماشاً نسبته 0.3% خلال العام الماضي. وبينما يتوقع أن ينتعش هذا العام، يحذّر المراقبون منذ مدة من أن التعافي قد يكون أبطأ مما كان متوقعاً

(وخفض البنك الاتحادي الألماني توقعاته للنمو عام 2024 إلى 0.4%، مقارنة بتوقعات بلغت 1.2% في يونيو. (أ.ف.ب